

جمهورية العراق
وزارة المالية
الدائرة القانونية
القسم الوظيفي العام
العدد ٢٠٨٦٧ / ١٤
التاريخ ٢٠١٠/٦/٢٢

**م / تعليمات الحقوق التقاعدية والمنحة لذوي الشهداء والمصابين نتيجة العمليات العربية والخطا
العسكرية والعمليات الإرهابية المقررة بالقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩**

نرفق طيباً نسخة من التعليمات عدد (١) لسنة ٢٠١٠ الصادرة أستناداً للمادة (١٨) من القانون
رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ .

راجين الاطلاع والعمل بموجبها ... مع التقدير

المرفقات
نسخه من التعليمات

د. فاضل نبي عثمان
وكيل وزارة المالية / وكالة

استناداً إلى أحكام المادة (١٨) من قانون تعويض المتضررين جراء العمليات العربية
والخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩
أصدرنا التعليمات الآتية :-
رقم (١) لسنة ٢٠١٠
تعليمات

الحقوق التقاعدية والمنحة لذوي الشهداء والمصابين نتيجة العمليات الحربية والخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية المقررة بالقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩

المادة - ١ - تشمل هذه التعليمات الموظف على الملك الدائم في دوائر الدولة والقطاع العام والمتعاقد ومنتسب القطاع المختلط ومنتسب القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي بما فيها حماية المنشآت والاجهزة الامنية الاخرى والمواطن من يشهد او يصاب بعجز كلي او جزئي او يفقد او يختطف نتيجة العمليات الحربية او الخطاء العسكرية او العمليات الإرهابية .

المادة - ٢ - أولاً - أ -

تشكل في كل وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة لجنة من (٣) ثلاثة موظفين على ان يكون احدهم حاصلاً على شهادة جامعية اولية في الاقل في القانون .

ب - تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند اجراء التحقيق الاداري للثبت من أن الفعل الواقع كان جراء عمل حربي او خطأ عسكري او عمل ارهابي بعد الاطلاع على الاوراق التحقيقية وتقدم تقريرها وتوصياتها مشفوعة بجميع المستمسكات خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الطلب في وارد اللجنة ،

الى الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة للمصادقة عليها .

ج - تزود اللجنة هيئة التقاعد الوطنية بنسخة من التقرير والتوصيات المصدق عليها مع نسخة من الاوراق التحقيقية وشهادة الوفاة والقسم الشرعي المصدق وحجة الوصايا او حجة القيمة في حالة وجود فاقد او من في حكمه والتقرير الطبي مع المعاملة التقاعدية خلال (١٠) عشرة ايام من انجاز التقرير .

د - وزير الدفاع تخوين المستشار العسكري الاقدم لوزارة الدفاع صلاحية المصادقة على توصيات اللجنة التحقيقية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند .

ه - وزير الداخلية تخوين اي من وكلاء الوزارة صلاحية المصادقة على توصيات اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند .

ثانياً - تقدم طلبات المشمولين باحكام المادة (١) من هذا التعليمات من منتسبي الدولة بأية صفة مشفوعة بأوراق التحقيق الذي اجراه مركز الشرطة وشهادة الوفاة في حالة الاستشهاد وقرار المحكمة الخاصة بالفقدان والتقرير الطبي الخاص بالاصابة او العجز مؤيداً من لجنة طبية رسمية مختصة الى اللجنة المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة .

المادة - ٣- اولاً-

يلتزم ذوو المفقود او المخطوف باتخاذ الاجراءات الآتية :

- تقديم نسخة مصدقة من الاوراق التحقيقية التي نظمها مركز الشرطة الى الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة التي يعمل فيها المفقود او المخطوف .
- مراجعة محاكم الاحوال الشخصية للاعلان عن حالة فقدان او الخطف ، ويقوم القرار الصادر من وزيري الدفاع والداخلية مقام قرار المحكمة اذا كان المفقود او المخطوف من منسيها .
- مراجعة محاكم الاحوال الشخصية لاستحصل حجة بالفقدان ونصب فيما على المفقود او المخطوف من منسيها .

د- مراجعة دائرة رعاية الفاقرین لفتح أضباره خاصة بالمفقود او المخطوف يتم من خلالها التخاطب مع دائرة المفقود او المخطوف .

ثانياً- تتخذ الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة التي يعمل فيها المفقود او المخطوف الاجراءات الآتية :-

أ- مفاتحة المديرية العامة للجنسية للتأكد من المطارات والمنافذ الحدودية من عدم مغادرة المدعى بفقدانه او خطفه العراق .

ب- مفاتحة ممثلية حكومة اقليم كوردستان في الامانة العامة لمجلس الوزراء للتأكد من عدم مغادرة المدعى بفقدانه او خطفه العراق عن طريق مطاري اربيل والسليمانية .

المادة - ٤- اولاً -أ-

تتولى الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة صرف مبلغ المنحة الى ذوي الشهداء المنصوص عليهم في المادة (١٠) من قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخفاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ او المصايب من تخصيصات المكافآت في موازنتها بعد التثبت من ان الاستشهاد او الاصابة او فقدان او الخطف حصل نتيجة احد الاعمال المشمولة بالقانون .

ب- تتولى الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة اشعار دائرة الموازنة في وزارة المالية لتفصيل المبالغ المصروفة .

ثانياً -أ-

تقوم الدائرة التي يعمل فيها المفقود او المخطوف بعد استكمال الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذه التعليمات بصرف راتبه وفقاً لقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٨٨) لسنة ١٩٨٧ حتى ثبوت موته حقيقة او حكماً .

ب- يمنع الراتب التقاعدي والمنحة لذوي المفقود او المخطوف في حالة ثبوت وفاته حقيقة او حكماً وفقاً لقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخفاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ .

المادة ٥ - اولاً-

تقديم طلبات المواطنين والمتطوعين اثناء وجودهم على ابواب مراكز التطوع للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي والاجهزه الامنيه الاخرى او ذويهم من غير المشمولين بأحكام البند (ثانيا)

من المادة (٢) من هذه التعليمات الى المحافظة التي وقع الحادث فيها مشفوعة بأوراق التحقيق الذي اجراه مركز الشرطة وشهادة الوفاة في حالة الاستشهاد وقرار المحكمة الخاص بالفقدان او الخطف والتقرير الطبي الخاص بالاصابة والعجز مؤيدا من لجنة طبية رسمية مختصة .

ثانيا-

تتولى اللجان الفرعية المنصوص عليها في البند (ثانيا) من المادة (٣) من قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ النظر بطلبات المواطنين المنصوص عليها في الفقرة (اولاً) من هذه المادة والطلبات المقدمة من ذوي المفقود او المخطوف وترفع توصياتها الى اللجنة المركزية للمصادقة عليها.

ثالثا- تتولى المحافظة المعنية صرف مبلغ المنحة الى المشمولين بأحكام البند (اولاً) من هذه المادة وفق المبالغ المنصوص عليها في المادة (٩) من قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ .

رابعا- ترسل اللجان الفرعية قراراتها المصدق عليها من اللجنة المركزية الى هيئة التقاعد الوطنية والمعاملات التقاعدية ويرافق معها قرص مضغوط (CD) يحتوي على المعلومات الآتية:-

- أ- الاسم الرباعي للشهيد ولقبه ان وجد .
- ب- تاريخ و محل الولادة .
- ج- اسم الام الثلاثي .
- د- تاريخ ومكان الاستشهاد والاوراق التحقيقية الذي اجراه مركز الشرطة .
- هـ- القسام الشرعي او صورته المصدقة .
- و- شهادة الوفاة .
- ز- نسخه اصلية من حجة الوصايا او حجة القيومه في حالة وجود فاقد او من في حكمه او نسخة مصورة ومصدقة وفق الاصول .

المادة ٦ -

تطبق احكام قانون العجز الصحي للموظفين رقم (١١) لسنة ١٩٩٩ والتعليمات عدد (١٤) لسنة ٢٠٠٠ الصادرة بموجبه فيما لم يرد به نص في هذه التعليمات وبما لا يتعارض واحكام القانون .

المادة -٧-

إذا كان المشمول بهذه التعليمات او ذويه قد منحو تعويضاً يقل عما يستحقه بموجب قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ يمنح المفرق بين ما صرف له وما استحقه بموجب هذا القانون وفق الاجراءات المحددة بهذه التعليمات .

المادة -٨-

تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية وتعد نافذة من تاريخ ٢٠ / ٣٠ / ٢٠٠٣ .

باقر جبر الزبيدي

وزير المالية

٢٠١٠